

تحرك عاجل

اعتقال صحفي لتغطيته مظاهرة احتجاجية

اعتقلت السلطات الجزائرية، في 18 أبريل/نيسان 2021، الصحفي رابح كراش، بعد فترة وجيزة من نشره لمقالة في صحيفة "ليبيرتي"، تناولت احتجاجاً نظّمه السكان الطوارق في منطقة تمنراست، جنوب الجزائر؛ اعتراضاً على ضم أجزاء من ولايتهم إلى ولاية أنشئت حديثاً. ويحتجز كراش بسجن في تمنراست، في انتظار محاكمته، وقد يُصدر حكم بسجنه لما يصل إلى 23 عاماً، في حال إدانته. ومن ثم، يجب الإفراج عنه على الفور ودون أي شرط أو قيد.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون

رئاسة الجمهورية

ساحة محمد صديق بن يحيى، المرادية، الجزائر العاصمة

16000 الجزائر

فاكس: +213 02169 15 95

البريد الإلكتروني: president@el-mouradia.dz

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم للإعراب عن بواعث القلق بشأن اعتقال الصحفي الجزائري رابح كراش، الذي يعمل مراسلاً لدى صحيفة "ليبيرتي" في تمنراست بجنوب الجزائر، واحتجازه مؤخراً؛ فقد استدعته قوات الأمن الجزائرية في 18 أبريل/نيسان 2021، واستجوبته على نحو مُستفيض بشأن [مقالة](#) نشرها في اليوم ذاته. وتناولت

تلك المقالة مظاهرات نظمها السكان الطوارق في تمنراست، للاحتجاج على التقسيم الإداري الأخير للمنطقة، ومطالبة السلطات بإلغاء قرار بترسيم حدود إقليمية جديدة، وتتيح ضم جزء زاخر بالموارد الطبيعية من تمنراست إلى ولايتين أُنشئتاً حديثاً.

واتهم ممثل النيابة بالمحكمة الابتدائية في تمنراست رابح كراش في 19 أبريل/نيسان 2021، بـ "نشر أخبار زائفة من شأنها أن تهدد الأمن أو النظام العام" و"الإضرار بالأمن القومي أو الوحدة الوطنية" بموجب المادتين 196 مكرر و79 من قانون العقوبات بالترتيب، وكذلك "إنشاء موقع إلكتروني أو الإشراف عليه لنشر معلومات من المُحتمل أن تُسبب التمييز والكرهية في المجتمع" بموجب المادة 34 من قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها. وأمر قاضي تحقيق في هيئة المحكمة نفسها بحبس رابح كراش في سجن تمنراست احتياطياً في اليوم ذاته. وقدم محاموه طلباً بالإفراج المؤقت عنه، لكن المحكمة رفضت الطلب في 27 أبريل/نيسان 2021. وبالتالي، سيظل رابح كراش داخل السجن في انتظار محاكمته التي لم يُقرّر موعدها بعد.

وليست هذه المرة الأولى التي يُستهدف فيها رابح كراش بسبب عمله الصحفي؛ فقد تعرّض، خلال الشهرين السابقين لاعتقاله، للمضايقة والترهيب من جانب قوات الأمن التي استدعته على الأقل ثلاث مرات، إثر نشره لمقالة عن المهاجرين من سكان جنوب الصحراء الكبرى في الجزائر. وإضافة إلى ذلك، زعم كراش أن الشرطة مارست عليه الضغوط كي يكشف عن المصادر التي استعان بها، الأمر الذي قُوبل برفضه.

وفي ضوء ما سبق، نحث فخامتكم على إسقاط جميع التهم المُوجهة إلى رابح كراش، والتي لا تستند إلى أي أساس، وإطلاق سراحه فوراً ودون أي شرط أو قيد؛ إذ أنه لم يُحتجَز لأي سبب سوى لممارسته السلمية لحقوقه، ومزاولة عمله كصحفي. وندعوكم أيضاً إلى ضمان أن تكف السلطات عن مضايقة الصحفيين وترهيبهم في الجزائر، وأن تحترم وتحمي وتُعزز وتُعمل حق الأشخاص في حرية التعبير وحرية الصحافة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك من خلال تعديل أحكام القوانين التي تُستخدم في تقييد حرية التعبير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

عمل رابح كراش مراسلاً لدى صحيفة "اليبيري" في تمنراست لعقد من الزمن تقريباً. وتناولت منشوراته مجموعة من القضايا، بما فيها العدالة الاجتماعية والحوكمة والفساد والهجرة. ووجهت تغطيته الصحفية للأحداث التي وقعت في معظم المنطقة الجنوبية للجزائر والمناطق العسكرية الأنظار إلى نضال السكان الطوارق الذين يحتجون بانتظام على تهديمهم الاقتصادي والاجتماعي ولا يحظون بالاهتمام الكافي من وسائل الإعلام. وسلط رابح كراش الضوء على هذه القضية، بسبل تضمنت [إجراء حديث](#) مع أحد شيوخ القبائل ببلدة تازروك في ولاية تمنراست، الذي اتهم السلطات بعدم مراعاة الحدود التاريخية للولاية، في قرارها بإجراء تقسيم إقليمي جديد في المنطقة.

ويُعد اعتقال رابح كراش مثلاً على الحملة القمعية التي تشنها السلطات الجزائرية مُجدداً على حقوق الإنسان في البلاد، لا سيما الحقوق في حرية التعبير والتجمع السلمي وحرية الإعلام. وفي فبراير/شباط 2021، أصدر الرئيس تبون عفواً عن عشرات النشطاء الذين أمضوا شهوراً داخل السجن لا لأي سبب سوى مشاركتهم السلمية في "الحراك" (الاحتجاجات الشعبية)، الذي يطالب بالتغيير السياسي في الجزائر. وكان من بين النشطاء المُفرج عنهم أيضاً الصحفي خالد درارني الذي قضى عاماً تقريباً خلف قضبان السجن، لمجرد تغطيته لاحتجاجات "الحراك". ومنذ مواصلة الاحتجاجات في فبراير/شباط 2021 بعد توقفها لأشهر، بسبب القيود المفروضة للحد من تفشي فيروس كوفيد-19، استأنفت السلطات الجزائرية ممارساتها القمعية باستهداف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والمحتجين عبر عمليات الاعتقال التعسفي وغير ذلك من الوسائل المختلفة التي تُقيد حقوقهم في التعبير والتجمع بصورة سلمية. ووفقاً لما قالته "اللجنة الوطنية لتحرير المعتقلين"، وهي جمعية رقابية محلية، فإنه يُحتجز حالياً ما لا يقل عن 63 ناشطاً في الجزائر، اعتُقل 48 منهم منذ فبراير/شباط 2021.

وحرى بالذكر أن القوانين الجزائرية حافلة بأحكام قمعية، تُتيح مُقاضاة الصحفيين والمدونين والنشطاء، وكثيراً ما تكون هذه القوانين مُبهماة الصياغة وفضفاضة التعريف، ما يسمح بتطبيقها تعسفياً على الأشخاص الذين ينتقدون السلطات. وخُصت منظمة العفو الدولية، في [تقرير](#) نُشر في 22 فبراير/شباط 2021، إلى أن المحاكم اعتمدت على ما لا يقل عن 20 من هذه الأحكام؛ وكان "المساس بسلامة وحدة الوطن" و"الإضرار بالمصلحة الوطنية" و"إضعاف الروح المعنوية للجيش" و"التحريض على التجمهر غير المسلح" و"إهانة موظفين عموميين" و"الإساءة إلى رئيس الجمهورية" و"الإساءة إلى الإسلام" أكثر التهم

استخداماً، والتي تُصص عليها المواد 79 و96 و74 و75 و100 و144 و144 مكرر و144 مكرر 1 بالترتيب من قانون العقوبات. وعلاوة على ذلك، تذرعت السلطات بوباء فيروس كوفيد-19 لإصدار قوانين جديدة من شأنها فرض المزيد من القيود على الحق في حرية التعبير، على شبكة الإنترنت وخارجها، والحق في التجمع السلمي، وذلك بإضافة المادة 196 مكرر إلى قانون العقوبات لمعاقبة الأشخاص على نشر "الأخبار الزائفة".

وإن الجزائر مُلزَمة باحترام الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام وحمائيته وتعزيزه وإعماله؛ بصفتها دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، والذي يكفل في المادة 19 منه، حق كل إنسان في تبني آراء دون تدخل، وفي طلب شتى ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دون أي اعتبار للحدود، وبأي وسيلة كانت.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 29 يونيو/حزيران 2021

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: رابح كراش (صيغ المذكر)